

Distr.: General  
19 April 2024  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الفصلي الثالث لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، المقدم عملاً بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023). ويتضمن التقرير ما طُلب من معلومات مستكملة عن مصادر الأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية والطرق التي تسلكها، وعن أنشطة الأمم المتحدة وتوصياتها ذات الصلة بالموضوع.

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على نص هذه الوثيقة وإصدارها بوصفها وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



الرجاء إعادة استعمال الورق



## تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عملاً بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)

### أولاً - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)، الذي كلف فيه المجلس مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدّم إلى المجلس عن طريق الأمين العام، مرة كل ثلاثة أشهر وبالتزامن مع دورة الإبلاغ لمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، تقريراً يتضمن معلومات مستكملة عن مصادر الأسلحة غير المشروعة والتدفقات المالية والطرق التي تسلكها، وعن أنشطة الأمم المتحدة وتوصياتها ذات الصلة بالموضوع.

2 - وقد تضمّن التقرير الأول (S/2023/780) نظرة عامة على السياق الذي يحدث فيه الاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة في هايتي، بما في ذلك المصادر وأساليب العمل والطرق الرئيسية المستخدمة من شمال البلاد وشرقها. والمعلومات التي وردت فيه مستمدة من مذكرة الإحاطة التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمعنونة: "الأسواق الإجرامية في هايتي: تحديد اتجاهات الاتجار بالأسلحة والمخدرات"، والصادرة في آذار/مارس 2023<sup>(1)</sup>، والتي وثّقت حدوث طفرة في الاتجار بالأسلحة العالية القوة والمتطورة في الفترة من عام 2021 إلى عام 2023، ويرتبط معظمها بالأنشطة الإجرامية. ويُعتقد أن الأسلحة النارية والذخيرة تُشحن أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة أو تصل عن طريق وسطاء في الجمهورية الدومينيكية.

3 - ووصف المكتب في التقرير الثاني (S/2024/79) الديناميات الإقليمية للاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة، لا سيما في ما يتعلق ببلدان المصدر والعبور، بما فيها الولايات المتحدة وجامايكا والجمهورية الدومينيكية. وأبرز المكتب الضوء أيضاً ديناميات الاتجار بالأسلحة المحلية، بما فيها الطرق التي تقوم بواسطتها العصابات والشبكات الإجرامية بشراء الأسلحة النارية والذخيرة وتوزيع في ما بين الجماعات، خاصة في العاصمة بور - أو - برنس. ووفقاً للنتائج التي خلص إليها التقرير، يملك عدد صغير نسبياً من العصابات خبرة خاصة في الحصول على الأسلحة النارية والذخيرة وتخزينها وإعادة توزيعها. وحدد المكتب العديد من الأنشطة التي تضطلع بها وكالات مكافحة الفساد في هايتي، بما في ذلك ما يتعلق منها بتعطيل عمليات شراء الأسلحة.

4 - وقد أعدّ هذا التقرير خلال فترة التدهور السريع التي صعدت فيها العصابات من حدة العنف بشكل كبير في العاصمة. وهو يتضمن تفاصيل عما يلي: (أ) تدهور الحالة الأمنية في هايتي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2024؛ (ب) والديناميات الإقليمية والمحلية المتعلقة بانتشار الأسلحة النارية والذخائر، بما في ذلك قلة منعة جنوب هايتي أمام أنشطة الاتجار؛ (ج) والصلة الرابطة بين زعزعة الاستقرار في هايتي وتوسع تدفقات المهاجرين في منطقة البحر الكاريبي؛ (د) والديناميات العامة للجرائم المالية وتدابير التصدي لها المتخذة في السابق في هايتي. ويؤكد المكتب الضرورة الملحة لتعزيز مراقبة الحدود في هايتي وفي جميع أنحاء المنطقة لمنع سبل الحصول على الأسلحة النارية والذخيرة. ويسلط الضوء أيضاً على العديد من الأحداث

(1) يمكن الاطلاع عليها من الرابط التالي: [www.unodc.org/documents/data-and-analysis/toc/Haiti\\_assessment\\_UNODC.pdf](https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/toc/Haiti_assessment_UNODC.pdf)

الرئيسية التي وقعت منذ 29 شباط/فبراير، وذلك لتوضيح الطرق التي تمكنت بها شبكات العصابات من تثبيت وتعزيز سيطرتها على بعض المناطق الاستراتيجية في بور - أو - برنس والمناطق الساحلية.

## معلومات أساسية

5 - توسّع عنف العصابات بشكل هائل من حيث تواتره وشدته في هايتي منذ أواخر شباط/فبراير 2024. فقد تزامنت سلسلة من الهجمات المنسقة على المرافق والبنى التحتية الحكومية مع زيارة رئيس الوزراء آنذاك أرييل هنري إلى نيروبي للتوقيع على اتفاق لنشر أكثر من 1 000 ضابط شرطة كيني في هايتي. وخلال الأسبوعين الأولين من آذار/مارس 2024، كثفت العصابات جهودها للسيطرة على العاصمة والمدن والبلدات المجاورة<sup>(2)</sup>. وكان التطور الجديد هو الأنشطة المنسقة الجلية التي قامت بها العصابات ضد أهداف استراتيجية. فقد أعلن زعيم عائلة العصابات G9 وحلفاؤه عن تشكيل ما يسمى بـ"Viv Ansanm" ("العيش معاً")، وهي فكرة كان قد طرحها أول الأمر في أيلول/سبتمبر 2023. ومع أن مدى التعاون بين عصابة G9 وتحالف العصابات المنافس لها، G-Pèp، لا يزال غير واضح، فيبدو أنهما حشدا قواهما جميعاً ضد أهداف استراتيجية. وفي الواقع، استهدفت اتحادات العصابتين، وربما عصابات إجرامية أخرى، مجموعة متنوعة من المؤسسات، بما فيها المطار الدولي، ومنشآت السجون، والمستشفى العام، ومراكز الشرطة، ومكاتب الجمارك، وأكاديميات الهندسة الزراعية والطب البيطري، والأسواق التجارية، والمساكن الخاصة.

6 - ومن التطورات الرئيسية التي وقعت إطلاق سراح الآلاف من نزلاء السجون، الذين انضم بعضهم من جديد إلى العصابات في جميع أنحاء هايتي. واستهدف العديد من أفراد عصابتي G9 و G-Pèp سجنين في هايتي مساء يوم 2 آذار/مارس 2024: السجن الوطني في بور - أو - برنس ومنشأة كروا - دي - بوكيه. وقُتل عدة أشخاص في تبادل إطلاق النار أثناء الهجوم، وورد أن 645 4 سجيناً قد فرّوا<sup>(3)</sup>. وكان من بين الفارين زعماء عصابات ومجرمون معروفون، من بينهم بعض المشتبه في تورطهم في اغتيال رئيس البلاد، جوفينيل مويز. وبعد الهروب من السجن، استهدفت العصابات المطار الدولي مما أسفر عن مقتل عدد من ضباط الشرطة والمدنيين في هذه العملية. وفي 6 آذار/مارس، مددت حكومة هايتي حالة الطوارئ وحظر التجول لمدة شهر واحد، حتى 10 نيسان/أبريل 2024.

7 - ويؤدي تصاعد أعمال العنف التي تقودها العصابات إلى إلحاق خسائر فادحة بالسلامة والأمن في هايتي. ففي آذار/مارس 2024، أفاد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن ما لا يقل عن 1 554 هايتياً قتلوا وأصيب 826 في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2024<sup>(4)</sup>. ووفقاً للأمم المتحدة، اضطر أكثر من 15 000 هايتي إلى الفرار في الشهرين الأولين من عام 2024، إضافة إلى أكثر من 362 000 شخص، نصفهم من الأطفال، ممن نزحوا بالفعل<sup>(5)</sup>. وقد وثّقت وسائل الإعلام وتقارير حقوق الإنسان وقوع أعمال

(2) على نحو ما أفاد به مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ومركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات يوم 11 آذار/مارس 2024.

(3) وفقاً لما أكدته مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي يوم 12 آذار/مارس 2024.

(4) انظر A/HRC/55/76 (تصدر عما قريب).

(5) انظر أخبار الأمم المتحدة، "Haiti crisis: UN mission announces airbridge to facilitate aid relief".

14 آذار/مارس، متاح عبر الرابط التالي: <https://news.un.org/en/story/2024/03/1147521>.

ابتزاز واختطاف وعنف جنسي واسعة النطاق<sup>(6)</sup>. وانتشرت صور مروعة لأفراد يُقتلون أو يُغتصبون تحت تهديد السلاح على نطاق واسع في وسائل التواصل الاجتماعي. وبسبب تفاقم انعدام الأمن والارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية، أصبح نصف السكان يعتمدون الآن على المساعدة الغذائية ولم يلتحق بالمدارس أكثر من مليون طفل<sup>(7)</sup>.

8 - وتتزايد المخاوف الإقليمية والدولية من تدهور الأوضاع في هايتي. فقد كرر الأمين العام للأمم المتحدة الإعراب عن "قلقه العميق" يوم 5 آذار/مارس، وعقد مجلس الأمن جلسة خاصة بشأن هايتي في 6 آذار/مارس لمناقشة الحالة الأمنية المتدهورة<sup>(8)</sup>. وبالمثل، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان سلسلة من النداءات للتعبيل بنشر البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني<sup>(9)</sup>. ووسط تصريحات التحذير المتصاعدة<sup>(10)</sup>، دعت الجماعة الكاريبية إلى عقد جلسة طارئة لاستعراض الأزمة السياسية والإنسانية في 11 آذار/مارس<sup>(11)</sup>. وتوصي الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لتسريع عملية الانتقال السياسي من خلال إنشاء مجلس رئاسي انتقالي مستقل ذي قاعدة عريضة. وفي الوقت نفسه، قامت كندا والولايات المتحدة وعدة دول أوروبية بإجلاء موظفي بعثاتها الدبلوماسية غير الأساسيين جواً.

## ثانياً - ديناميات الأنشطة الإجرامية

### الديناميات المحلية للأسلحة غير المشروعة وأنشطة العصابات

9 - من الأمور المسلّم بها علناً الارتباط القوي بين العنف العصابات، والاتجار بالأسلحة النارية، والاتجار بالمخدرات، والتدفقات المالية غير المشروعة، وفساد الدوائر السياسية والاقتصادية<sup>(12)</sup>. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن "تركيز [المجتمع الدولي] يجب أن يظل

(6) انظر أخبار الأمم المتحدة، "Haiti: human rights deteriorating as gang violence spreads"، شباط/فبراير 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://news.un.org/en/story/2024/02/1146407> ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (2024)، هايتي: تترك بحذر من تفاقم أزمة حقوق الإنسان بعدما شهدت البلاد أكثر الأشهر عنفاً منذ عامين، بيان صحفي، 9 فبراير/شباط 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/02/haiti-turk-warns-deepening-human-rights-crisis-following-most-violent-month>.

(7) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Haiti update: impact of violence in Port-au-Prince"، 19 شباط/فبراير 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.unocha.org/publications/report/haiti/haiti-update-impact-violence-port-au-prince-published-february-19-2024>.

(8) انظر أخبار الأمم المتحدة، "Haiti crisis: UN chief calls for 'urgent action' to end rampant insecurity"، 5 آذار/مارس 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://news.un.org/en/story/2024/03/1147262>.

(9) انظر أخبار الأمم المتحدة، "Haiti: UN officials say 'we are running out of time' amid escalating crises"، 6 آذار/مارس 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://news.un.org/en/story/2024/03/1147317>.

(10) انظر الجماعة الكاريبية (2024)، بيان الرئيس الجماعة الكاريبية بشأن هايتي، 9 آذار/مارس 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://caricom.org/statement-on-haiti-by-chair-of-caricom-h-e-dr-mohamed-irfaan-ali-on-friday-8-march-2024/>.

(11) انظر الجماعة الكاريبية، "Outcome declaration of CARICOM, international partners and Haitian stakeholders"، 11 آذار/مارس 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://caricom.org/outcome-declaration-of-caricom-international-partners-and-haitian-stakeholders/>.

(12) انظر القرار 2700 (2023).

منصباً على تنفيذ تدابير حظر توريد الأسلحة والجزاء المفروضة على المسؤولين عن هذا الوضع غير المقبول<sup>(13)</sup>. وأثيرت أيضاً بعض المخاوف من استمرار انتهاك حظر توريد الأسلحة من قبل الأفراد الخاضعين للجزاءات خلال جلسة طارئة عقدها مجلس الأمن في 6 آذار/مارس 2024<sup>(14)</sup>. كما ركزت العديد من الجزاءات المتعددة الأطراف والثنائية الصادرة في حق مواطنين هايتيين منذ عام 2022 على الاتجار بالأسلحة والمخدرات والفساد، وكلها أمورٌ تساعد على إدامة قوة العصابات الإجرامية ونفوذها<sup>(15)</sup>.

10 - إن العصابات التي تمارس أنشطتها في مساحات شاسعة من أراضي هايتي وتسيطر عليها، تحافظ منذ زمن طويل على علاقاتها مع الجهات الفاعلة السياسية والتجارية. وكما هو مبين في العديد من الجزاءات المتعددة الأطراف والثنائية والقضايا الجنائية، فقد استخدم مشرّعون سابقون وحاليون ومسؤولون عموميون وجهات فاعلة اقتصادية بارزة العصابات كحماة ومنفّذين. وتورطت العصابات ومساندوها في تجنيد مواطنين هايتيين يقيمون خارج البلاد للحصول على الأسلحة وشحنها من الولايات المتحدة إلى هايتي<sup>(16)</sup>. وفي عام 2023، أقر مجلس نواب الولايات المتحدة قانون الشفافية بشأن التواطؤ الإجرامي في هايتي، لتعزيز الجزاءات والملاحقات القضائية للمقيمين في الولايات المتحدة الذين يساعدون العصابات الهايتية<sup>(17)</sup>.

11 - وتقوم إحدى العصابات المتنفذة، وهي عصابة Mawozo 400، بدور هام في ارتكاب أعمال العنف في هايتي. وتقوم هذه العصابة بعملياتها عادةً في المقام الأول في منطقة كروا - دي - بوكيه في شرق بور - أو - برنس. ومنذ كانون الثاني/يناير 2020 وعصابة Mawozo 400 تواصلت عمليات الاختطاف واحتجاز الرهائن للحصول على فدية، كان من بينها اختطاف مواطنين من الولايات المتحدة وكندا. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021، على سبيل المثال، أعلنت عصابة Mawozo 400 مسؤوليتها عن احتجاز 16 من مواطني الولايات المتحدة ومواطن كندي واحد رهائن لديها. وتُمرّج عائلات الفدية النقدية بأموال العصابات وتحوّل عبر MoneyGram و Western Union إلى الولايات المتحدة لشراء الأسلحة النارية<sup>(18)</sup>.

12 - وتقدم المحاكمة الجنائية التي شملت الزعيم السابق لعصابة Mawozo 400 نظرة ثاقبة عن كيفية شراء الأسلحة النارية والذخيرة في الولايات المتحدة ونقلها وتوزيعها في هايتي<sup>(19)</sup>. وقد أقر زعيم العصابة

(13) انظر أخبار الأمم المتحدة، "Haiti: gangs move into rural areas as Türk says new force 'must be deployed'"، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://news.un.org/en/story/2023/11/1144067>.

(14) انظر الأمم المتحدة، البيان الصحفي لمجلس الأمن بشأن هايتي، 11 آذار/مارس 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://press.un.org/en/2024/sc15620.doc.htm>.

(15) أجرى فريق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استعراضاً للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وكندا والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن (انظر الفقرات 18-21 أثناء للاطلاع على بيان موجز له).

(16) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2023)، "Haiti's criminal markets: mapping trends in firearms and drug trafficking".

(17) يمكن الاطلاع على الوضع الحالي عبر الرابط التالي: <https://www.congress.gov/bill/118th-congress/house-bill/1684>.

(18) انظر وزارة العدل في الولايات المتحدة، "King" of violent Haitian gang pleads guilty to gun smuggling and money laundering after government's case، 1 شباط/فبراير 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.justice.gov/opa/pr/king-violent-haitian-gang-pleads-guilty-gun-smuggling-and-money-laundering-after-governments>.

(19) انظر الولايات المتحدة، مكتب المدعي العام لمقاطعة كولومبيا، "King" of violent Haitian gang pleads guilty to gun smuggling and money laundering after government's case، 31 كانون الثاني/يناير 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.justice.gov/usao-dc/pr/king-violent-haitian-gang-pleads-guilty-gun-smuggling-and-money-laundering-after>.

السابق بالذنب في الولايات المتحدة بتهمة التآمر لتهريب الأسلحة في 31 كانون الثاني/يناير 2024. وأتهم بتهريب أسلحة نارية إلى هايتي في انتهاك لقوانين الولايات المتحدة الخاصة بالتصدير وغسل عائدات الفدية المدفوعة للإفراج عن رهائن من مواطني الولايات المتحدة في عام 2021. وشملت تهم التآمر تلك شراء ما لا يقل عن 24 سلاحاً نارياً في الولايات المتحدة، من بينها بنادق من نوع AK-47 و AR-15 وبنادق رشاشة من نوع M4 وبنادق صيد من نوع M1A وبنادق من عيار 0,50، وبنادق صيد ومسدسين. كما اعترف متهمان في القضية بالذنب لارتكابهما تهماً ضمن لائحة الاتهام نفسها المؤلفة من 48 تهمة، كان من بينهما الشخص الذي أدى دور مشترٍ وهمي<sup>(20)</sup>. وبحسب الأدلة المقدمة خلال المحاكمة، عمل المتهمون مع أفراد عصابة في هايتي خلال الفترة ما بين آذار/مارس وتشرين الثاني/نوفمبر 2021 لاقتناء أسلحة نارية وتزويد عصابة Mawozo 400 بها.

13 - والعملية التي نظمت بواسطتها عصابة Mawozo 400 عملية شراء الأسلحة النارية خلال هذه الفترة عملية ذات دلالة<sup>(21)</sup>. فقد أدار رئيس العصابة السابق العمليات من ززانة سجن في هايتي باستخدام هواتف محمولة غير مراقبة، حيث أمر أفراد العصابة بتحويل الأموال في الولايات المتحدة بغرض اقتناء الأسلحة. وقام الزعيم بتزويد المتهمين الآخرين، وكلاهما من سكان فلوريدا، بمواصفات أنواع الأسلحة المراد شراؤها. ويُزعم أن المتهمين الآخرين اشترى أسلحة نارية من متاجر للأسلحة في فلوريدا، قائلين كذباً إنهما "المشتريان الفعليان"، في حين أنهما في الواقع كانا مشترين وهميين نيابة عن زعيم عصابة Mawozo 400<sup>(22)</sup>. وفي أيار/مايو 2021، هزبت الأسلحة النارية إلى هايتي في حاويات مخبأة على شكل مواد غذائية وأدوات منزلية وملفوفة في أكياس قمامة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، سُحنت أسلحة نارية وذخيرة إضافية قبل أن يستولي عليها مكتب التحقيقات الاتحادي. وأثناء المحاكمة، أكد أحد المتهمين في القضية أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ الهايتي قدموا الدعم والأسلحة خلال الفترات الانتخابية.

14 - وبالإضافة إلى المخاوف الجدية من عدم الاستقرار وعنف المجرمين في العاصمة بور - أو - برنس، هناك قلق متزايد بشأن الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية في جنوب البلاد. فقد أبرز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقاريره السابقة التي قدمها إلى مجلس الأمن الطرق التي تدخل بها الأسلحة النارية والذخائر إلى هايتي عبر الموانئ ومهابط الطائرات والمركبات في غرب البلاد وشمالها وشرقها<sup>(23)</sup>. غير أنه نظراً لموقع المقاطعات الجنوبية الاستراتيجية، ولمجالها الجوي الذي لا يخضع لمراقبة جيدة<sup>(24)</sup>،

(20) وفقاً للائحة الاتهام، في الفترة ما بين 18 أيلول/سبتمبر 2021 و 17 تشرين الأول/أكتوبر 2021، اشترى هذا الشخص 10 بنادق نصف آلية عالية القوة من متاجر للأسلحة في منطقة أورلاندو بإيماز من جرمين. وبعد محاولات بذلها مكتب التحقيقات الاتحادي للقبض على هذا الشخص، توقف هو عن استخدام هاتفه المحمول. وقُبض عليه في نهاية الأمر في منطقة الغرب الأوسط من الولايات المتحدة. انظر سفارة الولايات المتحدة في هايتي (2024)، "Florida resident sentenced for smuggling firearms from United States to violent Haitian gang that kidnapped 19 Americans"، 28 شباط/فبراير 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://ht.usembassy.gov/florida-resident-sentenced-for-smuggling-firearms-from-united-states-to-violent-haitian-gang-that-kidnapped-19-americans/>.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

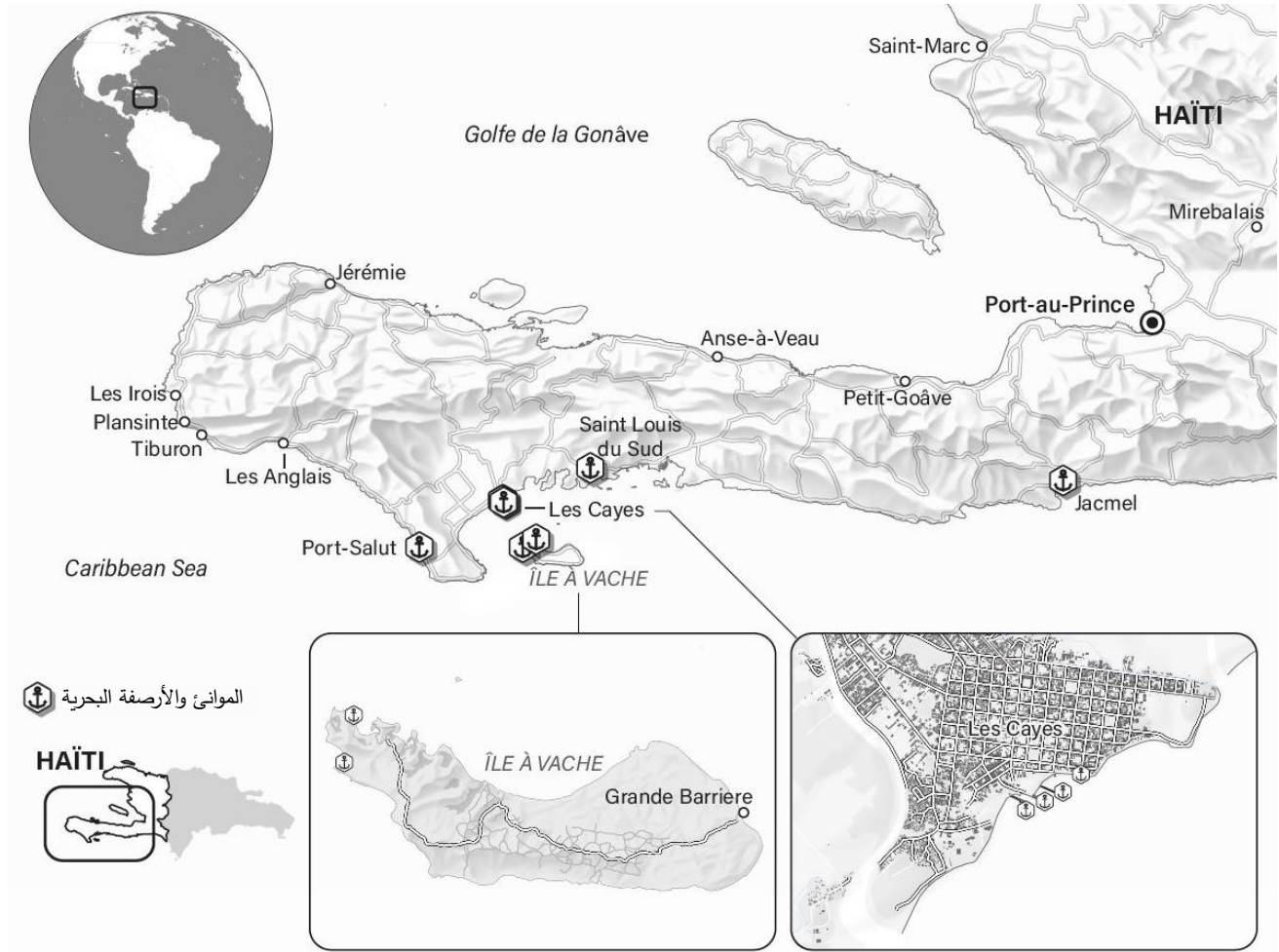
(23) انظر S/2023/780 و S/2024/79.

(24) وفقاً للمخبر الرئيسي K3، هناك نوعان من الرادارات المتاحة يمكن أن يساعد المكتب الوطني لمكافحة الغش والفساد على تقليص تدفق الرحلات الجوية غير القانونية في هايتي. فيمكن للرادار الأساسي التعرف على أي طائرة تدخل المجال الجوي. ويمكن للرادار الثانوي إجراء اتصال من خلال المستجيب الآلي إذا اختار الطيار القيام بذلك. ولا تملك هايتي إلا النوع الثاني منهما. ويمكن أن يؤدي دخول الرادار الأساسي إلى زيادة الإلزام بحالة المجال الجوي، بما في ذلك الطائرات التي تقوم بإيقاف تشغيل أجهزة التتبع المزودة بها.

وسواحلها التي لا تجوبها دوريات المراقبة، فإنها تتخذ أيضاً مداخِل بالغة الأهمية لمجموعة من المنتجات غير المشروعة، بما فيها الكوكايين من أمريكا الجنوبية، والقنب الهندي من جامايكا، والأسلحة النارية من أقاليم متعددة. وبحسب ما ورد، فقد دخلت أسلحة نارية وذخائر ومخدرات إلى هايتي عن طريق البر والجو، وخاصة عن طريق البحر عبر لي كي وتيبورون وليز إيروا وجيريمي وكوت - دو - فير وجاكميل (انظر الشكل الأول)<sup>(25)</sup>. ويُيسّر تسليم الشحنات السرية بواسطة الأرصفة الموجودة في لي كي وجاكميل وسان - لوي دو سود، ومهبطي الطائرات الموجودين في دام - ماري وفون - دي - بلان، والطرق التي تم تجديدها والتي تربط المدن شرق لي كي عبر ليز أنغليه وتيبورون وبلانسانت وكاريس وليز إيروا<sup>(26)</sup>.

الشكل الأول

موانئ أو أرصفة بحرية مختارة في جنوب هايتي



الحدود والأسماء المبينة في الخريطة والعلامات المستخدمة فيها لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسمياً

المصدر: بناء على الزيارات الميدانية والمقابلات مع المخبِرين الرئيسيين التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

(25) مقابلة أجريت مع المخبر الرئيسي K1 في 14 شباط/فبراير 2024. انظر أيضاً S/2023/647.

(26) حظي بناء وإدارة هذه المرافق بدعم فعلي من العديد من السياسيين الهايتيين الخاضعين للجزاءات.



15 - هناك مناطق عديدة في جنوب هايتي تستحق التمحيص بسبب قلة منعها عبر التاريخ أمام العصابات الإجرامية والأنشطة الإجرامية غير المشروعة. فقد ظلت وزارة خارجية الولايات المتحدة لعقود من الزمن تشير إلى أن هايتي تشكل ممراً لتجار المخدرات الذين ينقلون الكوكايين من أميركا الجنوبية إلى الولايات المتحدة، وبدرجة أقل، إلى أوروبا<sup>(27)</sup>. وفي واقع الأمر، تعتبر أماكن مثل إيل - أفاش و لي كي منذ فترة طويلة نقاط دخول للاتجار بالأسلحة النارية والمخدرات وغيرها من السلع غير المشروعة. وبالمثل، يعتبر المخبرون مدينة كوت - دو - فير في المقاطعة الجنوبية الشرقية أيضاً بؤرة للبضائع المهربة<sup>(28)</sup>. ومن بين الطرق الشائعة لنقل المنتجات غير القانونية "قوارب الموز"، وهي زوارق سريعة تصل ليلاً، وتخرج إلى الشاطئ لتستقر بمحاذاة مزارع الموز الساحلية، وتتمر بعد ذلك بعد تفريغ حمولتها<sup>(29)</sup>. ويعتقد أن الطواقم والشحنات تُنقل بشكل دوري مباشرة إلى الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية.

16 - ولئن بدا أن الكمية المطلق للمخدرات الواردة إلى هايتي قد انخفضت خلال العام الماضي، فإن الأسلحة والمخدرات لا تزال تُنقل إلى جنوب هايتي جواً وبحراً من جامايكا وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) وكولومبيا<sup>(30)</sup>. وقد أسفرت عدة عمليات قامت بها الشرطة في هايتي مؤخراً عن اعتقال تجار مخدرات يعملون في جنوب هايتي. وفي كثير من الأحيان تقترب شحنات المخدرات بالأسلحة النارية والذخيرة<sup>(31)</sup>. وعلاوة على ذلك، لا تزال مدينة تيبورون الساحلية متضررة بشدة<sup>(32)</sup>. وهناك أنباء متعددة أفاد فيها السكان بوقوع مواجهات بين أفراد العصابات المتنافسة الذين يسعون للسيطرة على طرق الشحن داخل المنطقة وخارجها. ففي أيلول/سبتمبر 2023 على سبيل المثال، وردت معلومات من عمال شركة إنشاءات بالقرب من ليز إيروا تتحدث عن وجود أفراد مسلحين وقوارب صغيرة<sup>(33)</sup>. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، كان لبعض الأجانب ضلعٌ في الاتجار بالأسلحة في الأراضي الهايتية، بما في ذلك الجزء الجنوبي منها.

17 - وبعد وصول الأسلحة النارية والذخيرة إلى الساحل الجنوبي لهايتي، كثيراً ما تُنقل مباشرة إلى بور - أو - برنس حيث يعاد توزيعها على الجماعات المسلحة. والطريق الرئيسي من الجنوب إلى العاصمة هو الطريق الوطني 3 وهو "محور لا غنى عنه لتهريب المخدرات واختطاف الناس والابتزاز"<sup>(34)</sup>. والعصابات التي يقال إنها تسيطر على الطريق الوطني 3 عصابات منتسبة إلى عصابة G-Pép. وتشمل هذه العصابات Second 5 الموجودة في فيلاج دو ديو (مارتيسان) ومارياني (كارفور) وعصابة Grand Ravine الموجودة في مارتيسان. وتعتبر العصابتان الفاعلتان الرئيسيتان في تنظيم الأسلحة والذخائر

(27) وزارة خارجية الولايات المتحدة، International Narcotics Control Strategy Report, 2006 Volume I, p.191. متاح

عبر الرابط التالي: <https://2009-2017.state.gov/documents/organization/62386.pdf>.

(28) مقابلة مع المخبر الرئيسي K1 أجريت في 14 شباط/فبراير 2024.

(29) مقابلة مع المخبر الرئيسي K3 أجريت في 27 كانون الثاني/يناير 2024.

(30) المرجع نفسه. انظر أيضاً S/2023/647 و S/2023/780 و S/2024/79.

(31) مقابلة مع المخبر الرئيسي K2 أجريت في 27 كانون الثاني/يناير 2024. انظر أيضاً Jean Daniel Sénat, "Un Jamaïcain arrêté à Tabarre, drogue et armes à feu saisies", *Le Nouvelliste* 17 نيسان/أبريل 2020، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.lenouvelliste.com/article/215012/un-jamaicain-arrete-a-tabarre-droque-et-armes-a-feu-saisies>.

(32) انظر S/2024/79.

(33) تأكدت هذه المعلومات بواسطة مقابلة مع المخبر الرئيسي K5 أجريت في 19 أيلول/سبتمبر 2023.

(34) انظر S/2023/647. وانظر أيضاً S/2023/780 و S/2024/79.



والمخدرات وتوزيعها. وقد أُلقي القبض مؤخراً على العديد من أفراد العصابات، الذين ينتمون أساساً إلى عصابة G-Pèp، في بلدات بجنوب هايتي، من بينها جاكميل و لي كي وبور - سالو وجيريبي وميراغوان.

18 - ويشتهر في تورط عدد من السياسيين ومتعهدي الأعمال التجارية البارزين الحاليين والسابقين في الأسواق الإجرامية في جنوب هايتي. وعلى وجه التحديد، فرضت الجمهورية الدومينيكية وكندا والولايات المتحدة جزاءات على سياسيين كبار يمثلون مقاطعات في الجنوب بسبب تورطهم في مساعدة العصابات وتهريب المخدرات والفساد. وبالإضافة إلى دعم البنية التحتية الملائمة، بما في ذلك مهبط الطائرات، تقيد بعض الأنباء أن العديد من أفراد النخب السياسية والاقتصادية يستثمرون في الموانئ الخاصة والزوارق السريعة والطائرات الخاصة ومجموعة واسعة من المركبات<sup>(35)</sup>. ولا يُعرف بعد المدى الكامل لتورطهم، وتورط أفراد غيرهم، في تسهيل الأنشطة غير المشروعة، وهو ما يستحق المزيد من التحقيق.

19 - وقد أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره 2653 (2022) نظام جزاءات يستهدف هايتي في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وتم تجديد الجزاءات لمدة عام آخر بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2023<sup>(36)</sup>. ويضم النظام جزاءات محددة الأهداف تشمل حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظراً للأسلحة يمنع توريد الأسلحة والذخيرة أو بيعها أو نقلها.

20 - واستهدفت جزاءات مجلس الأمن خمسة أفراد منذ عام 2022، جميعهم مرتبطون بالعصابات الإجرامية. فعلى وجه التحديد، فرض مجلس الأمن جزاءات على زعماء العصابات بدءاً من زعيم تحالف العصابات G9 في عام 2022<sup>(37)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، تم تمديد الجزاءات لتشمل أربعة أفراد آخرين، وهم زعيم عصابة Grand Ravine<sup>(38)</sup>، والزعيم الرمزي لعصابة Kraze Barye، والزعيم الرئيسي لعصابة 5 Second، الذي ما فتئ يقوم بدور متزايد التأثير في تحالف G-Pèp، وزعيم عصابة Mawozo 400، المحتجز حالياً في أحد سجون الولايات المتحدة. ويخضع جميع هؤلاء الأفراد حالياً لتحقيق جنائية في الولايات المتحدة، وسرعان ما تلت إجراءات مجلس الأمن جزاءات إضافية من وزارة الخزانة في الولايات المتحدة. ويُزعم أن كل فرد من الأفراد الخاضعين للجزاءات متورط في مجموعة من الانتهاكات، بما فيها الاتجار بالأسلحة.

21 - ومنذ عام 2022، فُرضت جزاءات انفرادية منفصلة استهدفت أفراد العصابات وأفراد من النخبة السياسية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات على السفر والأصول ضد الأفراد

(35) من بين الأمثلة على ذلك أعضاء في مجلس الشيوخ وبرلمانيون ووزراء ورؤساء وزراء ورؤساء سابقون للبلاد.

(36) انظر الأمم المتحدة، "Security Council renews sanctions regime, targeted arms embargo on Haiti for one year, unanimously adopting resolution 2700 (2023)", 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://press.un.org/en/2023/sc15455.doc.htm>

(37) انظر الأمم المتحدة، "Security Council 2653 Sanctions Committee amends one entry on its Sanctions List", 20 تشرين الأول/أكتوبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://press.un.org/en/2023/sc15459.doc.htm>

(38) انظر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، "رينيل ديسطينا"، 8 كانون الأول/ديسمبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.un.org/securitycouncil/content/renel-destina>

الخمسة أنفسهم الذين حددهم مجلس الأمن بالاسم في عامي 2022 و 2023<sup>(39)</sup>. وأصدرت كندا<sup>(40)</sup> والولايات المتحدة<sup>(41)</sup> والاتحاد الأوروبي والجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مجتمعة، عشرات الجزاءات في حق مجموعة من الجهات الفاعلة السياسية والاقتصادية في البلاد، من بينها رؤساء سابقون ورؤساء وزراء ووزراء وأعضاء في مجلس الشيوخ وضباط شرطة ومسؤولون في الجمارك ومسؤولون دينيون ومتعهدو أعمال تجارية<sup>(42)</sup>.

### أزمة السجون المتفاقمة

22 - تعاني السجون في هايتي عادة من مستويات عالية جداً من الاكتظاظ، ويرجع ذلك جزئياً إلى تراكم القضايا التي لم يُبتّ القضاء الجنائي فيها. فوفقاً للمنظمة غير الحكومية "منظمة مواطنون من أجل هايتي جديدة"، تعمل جميع السجون ومرافق السجون في هايتي بشكل يفوق طاقتها الاستيعابية المقررة. وعلى سبيل المثال، كان السجن الوطني يضم ما لا يقل عن 436 3 سجيناً وقت الهجوم عليه في آذار/مارس 2024، ولكنه مصمّم لاستيعاب 800 شخص فقط. ونظراً لانخفاض معدل البت في القضايا الجنائية، فإن العديد من السجناء الذين فروا أثناء الحادثة التي وقعت في آذار/مارس 2024 كانوا محتجزين رهن المحاكمة. وفي الواقع، سجّل المرفق معدل احتجاز احتياطي يزيد عن 90 بالمائة، مقارنة بمعدل 69 بالمائة في حالة سجن كروا - دي - بوكيه (انظر الشكل الثاني والمرفق الثاني).

23 - وكان نظام السجون الوطني قد تدهور بشدة قبل تصاعد أعمال العنف في عام 2024<sup>(43)</sup>. وقد وصفت منظمة مواطنون من أجل هايتي جديدة مجموعة متنوعة من الصعوبات التي تساهم في تردي حالة السجون الهايتية، من ضمنها الخلل المزمن في محاكم البلاد، والنقص المستمر في الموظفين، ونقص التمويل المستمر، وانعدام الأمن الذي يواجهه القضاء وموظفو المحاكم، وكون نقاط دخول الأفراد السجون وخروجهم منها لا تُدار بصورة منهجية. وقد أدى ذلك إلى تقويض الحق في إجراءات للقضاء الجنائي تكون عادلة ومراعية لحقوق الإنسان. وقد لفتت تقارير متعددة صادرة عن هيئات حقوق الإنسان الدولية والوطنية،

(39) بمقتضى قانون ماغنيتسكي الأوروبي. أصدر الاتحاد الأوروبي جزاءات في كانون الثاني/يناير 2024. انظر لائحة المجلس (الاتحاد الأوروبي) 1569/2023 المؤرخة 28 تموز/يوليه 2023، متاحة عبر الرابط التالي: <https://eur-lex.europa.eu/eli/reg/2023/1569/oj>. انظر أيضاً قرار المجلس 2023/1574 (CFSP) المؤرخ 28 تموز/يوليه 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://eur-lex.europa.eu/eli/dec/2023/1574/oj>.

(40) للاطلاع على قائمة تضم جميع الهائيتيين الخاضعين للجزاءات التي فرضتها كندا، Canada, see Government of Canada, "Canadian sanctions related to Haiti"، متاح عبر الرابط التالي: [www.international.gc.ca/world-monde/international\\_relations-relations\\_internationales/sanctions/haïti.aspx?lang=eng](http://www.international.gc.ca/world-monde/international_relations-relations_internationales/sanctions/haïti.aspx?lang=eng).

(41) لاستعراض أسماء الأفراد الخاضعين للجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة، راجع الموقع الشبكي للبحث في قائمة الجزاءات التي يتعدها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، متاح عبر الرابط التالي: <https://sanctionssearch.ofac.treas.gov/>.

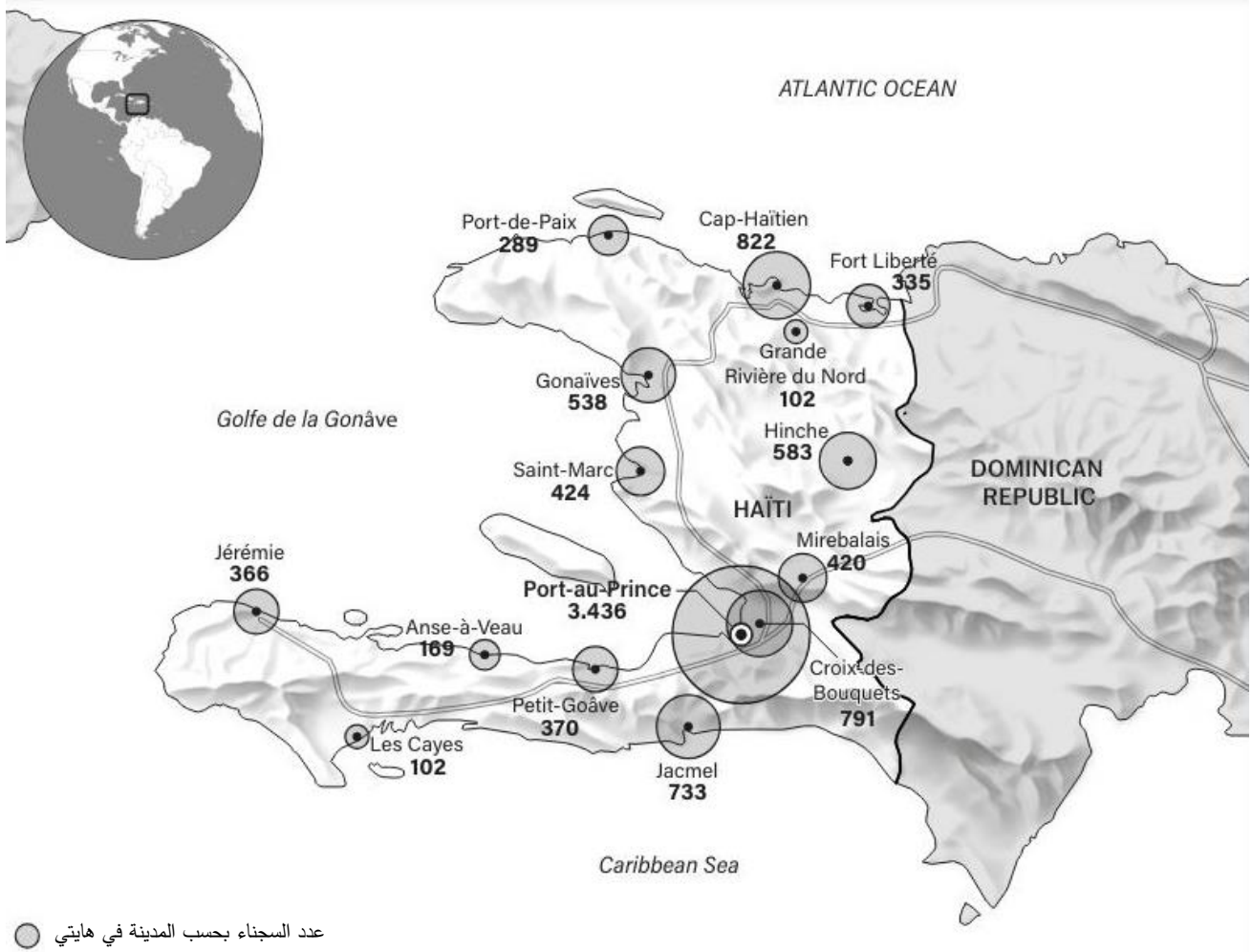
(42) انظر كندا، Consolidated Canadian Autonomous Sanctions List [قائمة الجزاءات المستقلة الكندية الموحدة]، متاحة على الرابط التالي: <https://www.international.gc.ca/campaign-campagne/haïti-sanction/index.aspx?lang=eng>؛ والولايات المتحدة، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، البحث في قائمة الجزاءات، <https://sanctionssearch.ofac.treas.gov/>؛ والمملكة المتحدة، "UK sanctions list"، <https://www.gov.uk/government/publications/the-uk-sanctions-list>؛ و "Haiti – flash: list of all Haitians sanctioned since 1 year"، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.haitilibre.com/en/news-40821-haiti-flash-list-of-all-haitians-sanctioned-since-1-year.html>.

(43) انظر A/HRC/54/79.

بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الانتباه مراراً وتكراراً إلى ظروف السجون السيئة والمعاملة المسيئة للسجناء<sup>(44)</sup>. وبالنظر إلى نقاط الضعف هذه، فإن ما يُخشى هو أن تصبح السجون الأخرى مستهدفة بالمثل من قبل العصابات في الأجل القريب.

الشكل الثاني

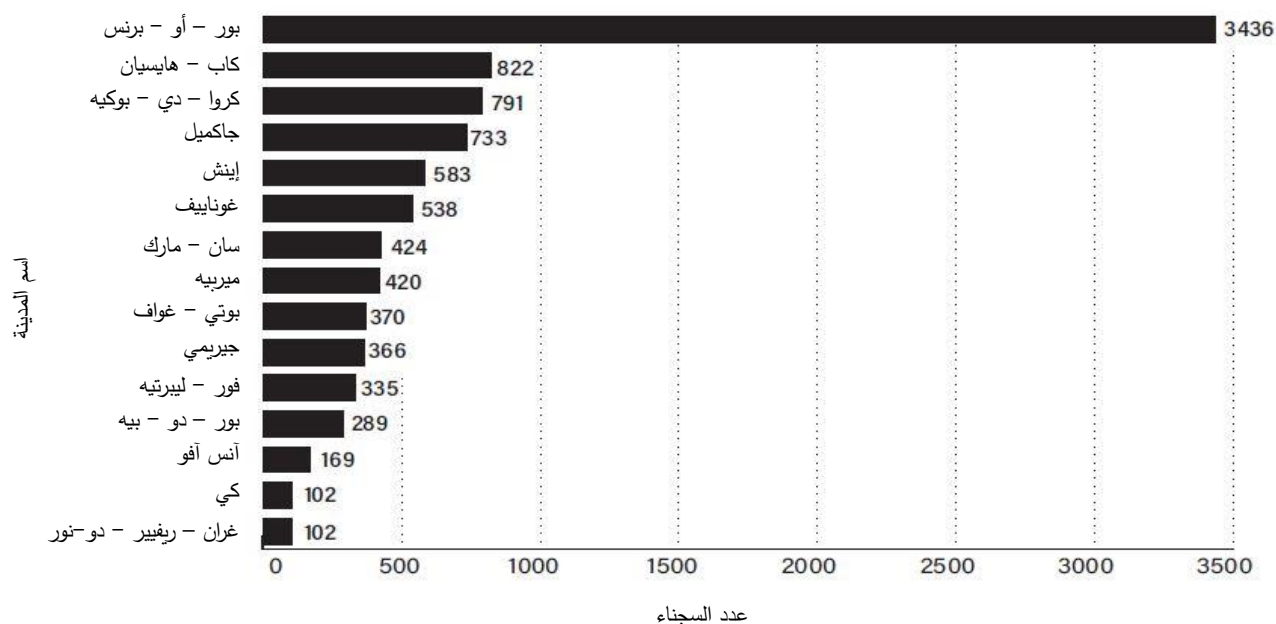
عدد نزلاء السجون المُبلغ عنهم في هايتي حتى أواخر عام 2023



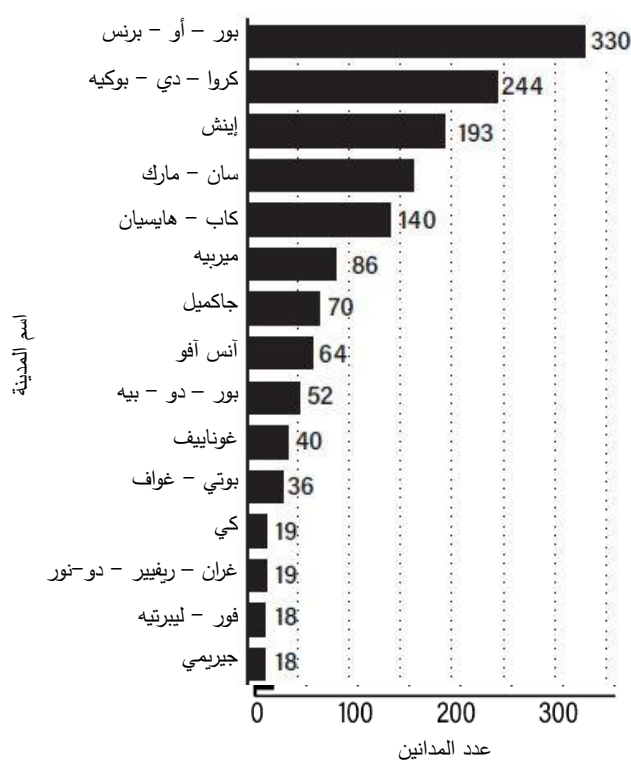
الحدود والأسماء المبينة في الخريطة والعلامات المستخدمة فيها لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبل بها رسمياً

(44) المرجع نفسه. انظر أيضاً وزارة خارجية الولايات المتحدة (2022)، “2022 country reports on human rights practices: Haiti”، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.state.gov/reports/2022-country-reports-on-human-rights-practices/haiti>

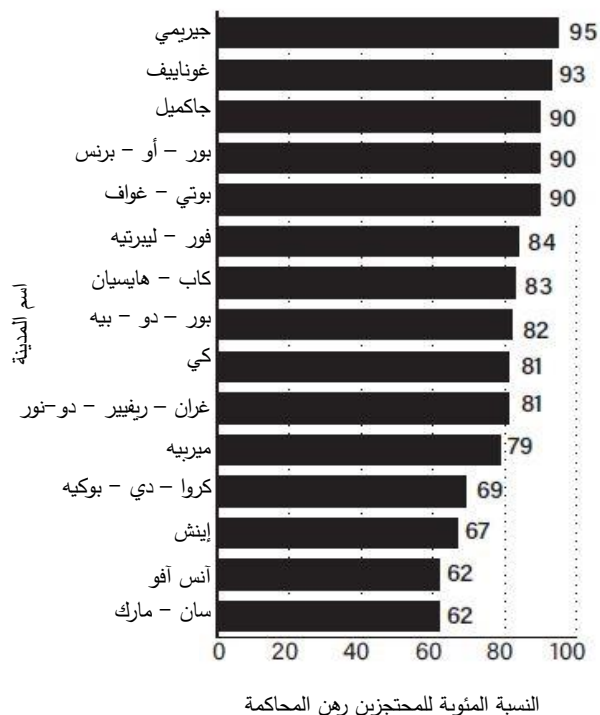
عدد السجناء بحسب اسم المدينة



عدد المدانين بحسب اسم المدينة



النسبة المئوية للمحتجزين رهن المحاكمة بحسب اسم المدينة



المصدر: المنظمة غير الحكومية "منظمة مواطنون من أجل هايتي جديدة" (2024) - انظر المرفق الثاني.

## عدم الاستقرار والهجرة والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

24 - يؤدي تزايد انعدام الأمن في هايتي إلى هجرة الناس إلى جزر البحر الكاريبي المجاورة وبلدان أمريكا الجنوبية والوسطى والشمالية. ويتنقل الهايتيون عن طريق البحر والبر والجو، بما في ذلك الرحلات الجوية التجارية والمستأجرة<sup>(45)</sup>. ففي عام 2024، سحلت تنقلات مهمة خاصة إلى الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية وجزر تركس وكايكوس وكندا وجزر البهاما وبنما وسانت مارتن وكوبا وغواديلوب وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس، وحتى بابوا غينيا الجديدة. وبحسب ما ورد، غادر ما يقدر بنحو 338 486 مواطناً هايتياً هايتي إلى أكثر من 20 بلداً في عام 2023<sup>(46)</sup>. كما أبلغت السلطات البنمية عن زيادة أعداد الهايتيين الذين يسعون لعبور فجوة دارين من كولومبيا إلى بنما، من بينهم 46 422 فرداً في عام 2023.

25 - والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين الهايتيين مسألتان تتطلبان المزيد من التحقيق واتخاذ إجراءات عاجلة. فظروف الضعف الشديد تؤدي، كما ذكر أعلاه، إلى احتمال تفاقم الاستغلال الجنسي، والسخرة، وخضوع الأطفال لأوضاع "السخرة المنزلية"، وكذلك تجنيد الأطفال على أيدي الجماعات الإجرامية المنظمة. وتستغل هذه الجماعات الإجرامية الحدود التي يسهل اختراقها بغرض الاتجار بالأسلحة النارية والاتجار بالمخدرات<sup>(47)</sup> وكذلك لتهريب المهاجرين.

26 - ويبدو أن عدد السفن التي تبحر رسمياً في الإقليم البحري لهايتي قد انخفض منذ عام 2021، على الرغم من استمرار وجود بعض السفن المارقة. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير 2023 وكانون الثاني/يناير 2024، رصد نظام الإلزام بحالة المجال البحري التابع للوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية سفناً ترسل إشارات بواسطة النظام الآلي لتحديد هوية السفن داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لهايتي وهي تمارس أنشطة مختلفة، بما في ذلك 388 حالة كانت فيها السفن تمارس نشاطها بعد تعطيل النظام الآلي.

27 - ونظراً لاستمرار الأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها السفن المارقة داخل المناطق البحرية الهايتية، يُعتقد أن السفن البحرية غير المزودة بحاويات يمكن أن تكون ضالعة في الاتجار بالأشخاص عبر الحدود<sup>(48)</sup> وتهريب المهاجرين. ويمكن أن يُستدل على تورط السفن في أنشطة غير مشروعة (بما فيها الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم) بواسطة تصرفات مريبة بعينها - وقد لاحظت الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية بعض هذه التصرفات، وتقوم الوكالة برصد هذه الحوادث، بما في ذلك احتمال حدوث أنشطة غير مشروعة كالاتجار بالمخدرات.

(45) وفقاً لمراسلات مع الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية، في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أوقف مكتب الطيران المدني الوطني في هايتي مؤقتاً جميع رحلات الطيران المستأجرة من هايتي إلى نيكاراغوا. وبحسب ما ورد، فقد بدأت تلك الرحلات الجوية توفر طرقات جديدة للمهاجرين الهايتيين إلى الولايات المتحدة بعد التغييرات التي طرأت على سياسة نيكاراغوا لمنح التأشيرات في آب/أغسطس 2023.

(46) وفقاً لمراسلات مع الوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية.

(47) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets: mapping trends in firearms and drug trafficking".

(48) انظر وزارة خارجية الولايات المتحدة، "2023 trafficking in persons report: Haiti"، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.state.gov/reports/2023-trafficking-in-persons-report/haiti>

## استعراض التدفقات المالية غير المشروعة

28 - تمس هايتي مجموعة متنوعة من التدفقات المالية غير المشروعة التي تقوّض الأمن والحوكمة والتنمية. ومع أن البيانات غالباً ما تكون ذات نوعية رديئة ومحدودة، تبرز عدة فئات ذات أولوية من الجرائم المالية، بما فيها ما يلي: (أ) الفساد في ما يتعلق بالعقود الحكومية والأموال العامة؛ (ب) وغسل الأموال الذي يشمل شركات خاصة؛ (ج) والتدفقات غير المشروعة المرتبطة بالمخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية؛ (د) ونموذج الأعمال التجارية الإجرامية الذي تبثه العصابات والجماعات المسلحة الأخرى. وترتبط الأنواع الأخرى من التدفقات غير المشروعة في هايتي باستخدام الملاذات الضريبية الخارجية من قبل الأفراد ذوي الثروات الكبيرة، وتدفق العملات الصعبة عبر الحدود للتهرب من دفع الضرائب، واستخدام المصارف وخدمات تحويل الأموال لغسل العائدات غير المشروعة<sup>(49)</sup>.

29 - وهناك أشكال مختلفة من التدفقات المالية غير المشروعة وما يرتبط بها من فساد تمس القطاع العام في هايتي. فقد أبلغت السلطات العامة عن عشرات حالات الإثراء غير المشروع والارتشاء والاختلاس والمشتريات غير القانونية وتجارة العالمين بالأسرار واستغلال النفوذ والمحسوبية منذ تنفيذ قانون منع الفساد وقمعه لعام 2014. فعلى سبيل المثال، كشف استعراض أجرته وحدة مكافحة الفساد عام 2022 عن العشرات من الوظائف والعقود الحكومية الوهمية، والاحتيايل والاختلاس، والمحسوبية السياسية المترسخة. ومع ذلك، فإن عدد الاتهامات التي تؤدي إلى إدانات قليل جداً: فنظام القضاء الجنائي يواجه مصاعب جوهرية، من ضمنها التسييس الشديد ونقص المؤهلات والقدرات بين الموظفين الرئيسيين<sup>(50)</sup>. وحسبما يُقال، يتقاضى المسؤولون القضائيون رسوماً تعسفية لبدء الملاحقات الجنائية، وكثيراً ما لا يستجيب القضاء والمدعون العامون لمن لا يستطيعون الدفع<sup>(51)</sup>.

30 - وفي عام 2023، بت المجلس الأعلى للقضاء في ما مجموعه 164 ملفاً كجزء من عملية تأهيل القضاء<sup>(52)</sup>. ولم يحصل 39 من بين هؤلاء على الشهادة بسبب ادعاءات تشمل ضمن ما تشمله الافتقار إلى

(49) انظر فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، "Jurisdictions under increased monitoring"، 23 شباط/فبراير 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fatf-gafi.org/en/publications/High-risk-and-other-monitored-jurisdictions/Increased-monitoring-february-2024.html>. والمنشورات ذات الصلة بشأن هايتي المتاحة عبر الرابط التالي: <https://www.fatf-gafi.org/en/countries/detail/Haiti.html>.

(50) انظر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "Haiti's criminal markets: mapping trends in firearms and drug trafficking"، وفرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، "Anti-money laundering and counter-terrorist financing measures: Republic of Haiti – mutual evaluation report"، تموز/يوليه 2019، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/fsrb-mer/CFATF-Mutual-Evaluation-Republic-of-Haiti-2019%20.pdf.coredownload.pdf>. انظر أيضاً صحيفة وقائع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (شباط/فبراير 2023)، "The overall conviction rate in the judicial system stands at 3% with only one conviction (in a corruption case) over the past 15 years". متاح عبر الرابط التالي: <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-04/undp-ht-ProgrammeJustice-Factsheet-042023-En.pdf>.

(51) صحيفة وقائع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "Justice Programme: UNDP".

(52) في هايتي، يُلزم جميع القضاة بالخضوع لعملية التأهيل التي يشرف عليها المجلس الأعلى للقضاء. وإذا لم يحصل القاضي على الشهادة، فإنه يُفصل حينها من منصبه. وتقوم بعملية إصدار الشهادات للقضاة مفوضية فنية تعرف باسم مفوضية التأهيل الفني، التي يتولى اختيار أعضائها المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل. وتشمل عملية التأهيل التحقق من مؤهلات القاضي لتولي المنصب المعني (الشهادات المطلوبة، والتقييد بمعايير التعيين) والنزاهة الأخلاقية (بسمعة القاضي، وكيف ينظر إليه أصحاب المصلحة والمتقاضون، والادعاءات بارتكاب أعمال غير شريفة، وما يملكه من أصول، أو بشكل أكثر تحديداً، شبهة الإثراء غير



النزاهة الأخلاقية، والشطط في استخدام السلطة، وابتزاز المتقاضين، والافتقار إلى الأخلاق، وعدم كفاية المؤهلات الأكاديمية<sup>(53)</sup>. وفي شباط/فبراير 2024، بت المجلس الأعلى للقضاء في 60 ملفاً لقضاة محاكم الصلح في إطار عملية التأهيل. ويعزى القرار القاضي بعدم تجديد شهادات 12 من قضاة محاكم الصلح إلى مزاعم تشمل الافتقار إلى النزاهة الأخلاقية، وابتزاز المتقاضين، والاعتداء الجنسي، وعدم كفاية المؤهلات الأكاديمية.

31 - وهناك حالات متعددة أُبلغ عنها علناً اتُّهمت فيها السلطات الوطنية مسؤولين عموميين هاييتيين بالتورط في أنشطة إجرامية تتعلق باختلاس أصول الدولة، ومصادرة أصول خاصة لتحقيق مكاسب شخصية، والفساد المرتبط بالعقود الحكومية. كما اتُّهم مسؤولون رفيعو المستوى بالسعي للتأثير على نتائج التعيينات السياسية وتسهيل والتماس رشوى بملايين الدولارات<sup>(54)</sup>. ففي كانون الثاني/يناير 2024، على سبيل المثال، أصدر أحد القضاة في هاييتي أوامر استدعاء للحضور بغرض الاستجواب لأكثر من 30 مسؤولاً من المسؤولين الرفيعي المستوى المتهمين بالفساد الحكومي، بما في ذلك اختلاس الأموال<sup>(55)</sup>. وقد فرضت عدة حكومات أجنبية منذ عام 2020 جزاءات اقتصادية وقبوضاً على التأشيرات وحظر السفر على عشرات المواطنين الهايتيين المتهمين بالفساد، من بين جرائم أخرى<sup>(56)</sup>. ومع ذلك، لم يُدن سوى عدد قليل جداً من الهايتيين بالفساد خلال العقدين الماضيين.

32 - وفي تقرير صدر في شباط/فبراير 2024، تقدّم وحدة مكافحة الفساد نظرة متعمقة عن أنواع الجرائم المالية التي تمس القطاع العام<sup>(57)</sup>. فعلى وجه التحديد، أوضح محققو وحدة مكافحة الفساد كيف سعى بعض الأفراد لإخفاء العائدات الإجرامية المتأتية من الفساد عن طريق إدخالها في قطاع النفط والغاز. وعلى سبيل المثال، تكمن إحدى الطرق التي يسعى بها الأفراد والكيانات لغسل عائدات الجريمة في بناء محطات البنزين ومبيعات النفط. ولم يكشف العديد من السياسيين الرفيعي المستوى عن ملكية العديد من محطات الوقود عند

المشروع بناء على أسلوب عيشه). راجع المواد 68 و 69 و 70 من قانون النظام الأساسي للسلطة القضائية لسنة 2007؛ والمادة 41 من قانون عام 2007 المنشئ للمجلس الأعلى للقضاء.

(53) انظر محاضر جلسات العمل التي عقدها المجلس الأعلى للقضاء في 13 كانون الثاني/يناير 2023 و 22 حزيران/يونيه 2023 و 27 أيلول/سبتمبر 2023.

(54) انظر مثلاً وزارة خارجية الولايات المتحدة، Global Magnitsky Human Rights Accountability Act annual report، Federal Register، 23 شباط/فبراير 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://www.federalregister.gov/documents/2024/02/23/2024-03532/global-magnitsky-human-rights-accountability-act-annual-report>. انظر أيضاً محاضر جلسات العمل التي عقدها المجلس الأعلى للقضاء في الفترة من 31 كانون الثاني/يناير إلى 2 شباط/فبراير 2024.

(55) انظر نسخة من مذكرة التوقيف من الرابط التالي: [https://drive.google.com/file/d/1qV\\_JtA-3Br37UWZDLXZRBRYBabSE9Y9/view](https://drive.google.com/file/d/1qV_JtA-3Br37UWZDLXZRBRYBabSE9Y9/view). وفي أوائل عام 2023، طُرد 30 قاضياً آخر من قضاة الصلح في أسبوع واحد للاشتباه في علاقتهم بالفساد وعدم النزاهة. انظر Juhakenson Blaise، "Haiti's highest court expels 30 judges over corruption"، *The Haitian Times*، 25 كانون الثاني/يناير 2023، متاح عبر الرابط التالي: <https://haitiantimes.com/2023/01/25/haitis-highest-court-expels-28-judges-over-corruption-seeks-to-prosecute/>.

(56) انظر دائرة البحوث في الكونغرس، Haiti: Recent Developments and U.S. Policy، 1 شباط/فبراير 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47394>.

(57) انظر وحدة مكافحة الفساد، «Les secteurs à risque de blanchiment des avoirs liés à la corruption en Haïti»، شباط/فبراير 2024 (لم يُنشر بعد).



الإفصاح عن ممتلكاتهم. وأفادت وحدة مكافحة الفساد أيضاً أنه في بعض الحالات، يُشتبه في أن بعض المنظمات غير الربحية التي أنشأها موظفون عموميون وأفراد أسرهم تُستخدم لتسهيل غسل الأموال. ويبدو أن نفس الحيل يأخذ بها زعماء العصابات، حيث يشتبه في أن بعضهم أنشأ مؤسسات لتأمين عقود عامة وعائدات أخرى من مؤسسات الدولة.

33 - ويُزعم أيضاً أن بعض المؤسسات التجارية متورطة في مجموعة من مخططات غسل الأموال في هايتي. فقد حددت وحدة مكافحة الفساد في تقريرها لعام 2024 بالاسم العديد من الشركات المسجلة وغير المسجلة التي يشتبه في تورطها في جرائم مالية<sup>(58)</sup>. ويقال إن مجموعة واسعة من القطاعات مرتبطة بغسل الأموال - من بينها مصارف، وشركات للاستيراد والتصدير، وشركات للعقارات، واليانصيب العام والخاص، ونواد ليلية ومحلات بقالة، وشركات للصناعات الزراعية، ومحطات إذاعية، ومنافذ إعلامية<sup>(59)</sup>. وفي تقرير منفصل يغطي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وثقت وحدة الاستخبارات المالية المركزية 258 تقريراً عن المعاملات المشبوهة قدمتها الكيانات الملزمة بالإبلاغ<sup>(60)</sup>. وقد أرسلت المصارف معظم التقارير الموثقة عن المعاملات المشبوهة<sup>(61)</sup>، بينما أبلغ عن عدد صغير منها فقط بواسطة نظم التحويلات المالية أو مكاتب الجمارك. وتشمل بعض أسباب الإبلاغ عن هذه المعاملات المشبوهة "إجراء معاملات كبيرة لا تتناسب مع الدخل القانوني/الوضع الاقتصادي للكيان" و "معاملات في أحياء تنشط فيها العصابات". وعلى الرغم من صدور تقرير التقييم المتبادل لفرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية منذ عدة سنوات، في تموز/يوليه 2019، فقد صنفت الفرقة فيه فعالية تقارير القطاع الخاص عن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب فعاليةً ضعيفة<sup>(62)</sup>.

34 - وسلط التحقيق السالف الذكر الذي أجرته وحدة مكافحة الفساد الضوء على قطاعي العقارات والقمار باعتبارهما قطاعين معرضين بشكل خاص للجرائم المالية. وحددت التحقيقات التي أشرفت عليها وحدة مكافحة الفساد بالاسم العديد من المواطنين الهايتيين المتورطين في جرائم مالية في الخارج وفي هايتي، منها غسل الأموال عن طريق شراء العقارات أو من خلال مخططات مشاريع بناء المساكن الاجتماعية الاحتيالية. وبالتالي فإن الأموال غير المشروعة تتأتى من الفساد المباشر أو من اختلاس الأموال العامة. ووثقت عمليات كبيرة لشراء الأراضي بطرق فاسدة في مقاطعات الشمال والوسط ونيب وفي خارج البلاد<sup>(63)</sup>.

35 - وأشار محققو وحدة مكافحة الفساد إلى أن بعض الموثقين يمكّنون الأفراد الفاسدين من استثمار الأموال التي حصلوا عليها عن طريق الفساد في مؤسسات تجارية أو شركات عامة محدودة. وفي الوقت نفسه، أفادت وحدة مكافحة الفساد أن بعض الموثقين يمكّنون الأفراد الفاسدين من استثمار الأموال التي

(58) المرجع نفسه.

(59) المرجع نفسه.

(60) انظر الوحدة المركزية للاستخبارات المالية، التقرير السنوي للفترة 2022-2023 (لم يُنشر بعد).

(61) من الأمثلة على المصارف التي أبلغت عن تقارير المعاملات المشبوهة Sogexpress و Buh و Capital Transfer و Capital Bank و Sogebank و Fond de développement industriel و Unitransfer و Mon Cash و Prism و Transfer و Cam Transfer و Unibank و Vides.

(62) انظر فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية، "Anti-money laundering and counter-terrorist financing measures: Republic of Haiti – Mutual Evaluation Report".

(63) انظر وحدة مكافحة الفساد، «Les secteurs à risque de blanchiment des avoirs liés à la corruption en Haïti».

حصلوا عليها بواسطة الفساد عن طريق إضفاء الطابع الرسمي على المعاملات الاحتالية. ومن خلال تقرير استقصائي عن إدارة يانصيب الدولة الهايتية، تبين أن 35 شركة امتياز تعمل في البلاد، معظمها متهم بالتهرب من دفع رسوم الترخيص والضرائب على عائدات الملكية<sup>(64)</sup>. ومعظم ألعاب اليانصيب، التي تتطوي على مدفوعات نقدية، تتم بشكل افتراضي، دون مراقبة من الهيئات التنظيمية، وتعتقد السلطات الحكومية أنها تستغلها جهات إجرامية<sup>(65)</sup>.

36 - وترتبط مجموعة من الجرائم المالية بالاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والذخائر داخل هايتي وخارجها. وينطوي عدد كبير من الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن والجزاءات الانفرادية المفروضة على أفراد هايتيين مزاعم بتهريب منتجات غير مشروعة من دول أجنبية إلى هايتي. وكما ذكر من قبل، ففي أواخر شباط/فبراير 2024، حكمت محكمة في الولايات المتحدة على مواطن من هايتي بتهمة التورط في غسل الأموال وانتهاك قوانين الولايات المتحدة الخاصة بالتصدير، بما في ذلك تصدير العشرات من الأسلحة النارية وطلقات الذخيرة. وكان هذا الشخص بمثابة مشترٍ وهمي نيابة عن زعيم عصابة Mawazo 400 وقد قام بتحويل آلاف الدولارات عبر نظم تحويلات مالية يمتلكها شركاء له في تهمة التأمير لشراء بنادق نصف آلية في أورلاندو بولاية فلوريدا من أجل نقلها إلى هايتي<sup>(66)</sup>.

37 - وتشارك أيضاً جماعات إجرامية، من بينها عصابات، في جرائم مالية كجزء من محافظتها المالية. فهذه الكيانات ضالعة في عمليات اختطاف البشر والمركبات، والابتزاز، والاحتلال، واستغلال الدعارة، وفرض ضرائب غير قانونية على الشركات الخاصة والأفراد، والمكاتب العامة والممثلين، والمنظمات غير الحكومية وعمال الإغاثة، والأحياء والمقيمين في هايتي<sup>(67)</sup>. وكان هناك العديد من حوادث اختطاف الأجانب التي أبلغ عنها على نطاق واسع، من ضمنها اختطاف 17 مواطناً من الولايات المتحدة وكندا في عام 2021 ومواطنين من الولايات المتحدة في عام 2023، مما أدى إلى دفع مبالغ تتراوح بين 25 000 دولار و 50 000 دولار عن كل رهينة. ويتوقف مبلغ الفدية على ثروة المختطف<sup>(68)</sup>. وقد اختطف ما يقرب من 2 500 هايتي في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 80 بالمائة مقارنة بالعام السابق<sup>(69)</sup>. وهكذا أصبح

(64) المرجع نفسه.

(65) المرجع نفسه.

(66) انظر سفارة الولايات المتحدة في هايتي، "Florida resident sentenced for smuggling firearms from the US to violent Haitian gang that kidnapped 19 Americans"، 28 شباط/فبراير 2024، متاح عبر الرابط التالي:

<https://ht.usembassy.gov/florida-resident-sentenced-for-smuggling-firearms-from-united-states-to-violent-haitian-gang-that-kidnapped-19-americans/>

(67) أفاد فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بهاييتي أن بعض المدفوعات المسددة فديةً لمختطفين بلغت 200 000 دولار.

(68) انظر وكالة Associated Press، "A teacher and 6 members of a religious congregation have been kidnapped in Haiti, officials say"، 24 شباط/فبراير 2024، متاح عبر الرابط التالي: <https://apnews.com/article/haiti-congregation-kidnapped-sacred-heart-9f1d401e2ba224f6c014e6aa02bf114e>

(69) وفقاً لمركز التحليل والأبحاث في مجال حقوق الإنسان، أبلغ عن 857 حالة اختطاف في عام 2022 و 1 009 حالات أخرى في عام 2021.

الاختطاف قطاعاً مربحاً، حيث تقوم العصابات بإشراك متعاقدين من الباطن للسيطرة على طرق نقل الضحايا وإيوائهم<sup>(70)</sup>.

38 - ومن ضمن مصادر الدخل الرئيسية للعصابات في هايتي الابتزاز بالعنف. فقد سعت العشرات من العصابات إلى السيطرة على الوصول إلى مرافق البنى التحتية الحيوية مثل الموانئ ومصافي النفط والطرق السريعة الوطنية وشبكات الطرق الحضرية في بور - أو - برنس ومدن أخرى منذ منتصف عام 2023، وذلك على وجه التحديد للسيطرة على حركة المنتجات غير القانونية وانتزاع الأجرات من السائقين والراجلين. وتوفر العصابات "الحماية" للمستوردين والمصدرين ومشغلي الموانئ وشركات الشحن وأصحاب المتاجر وغيرهم مقابل دفع مبالغ قسرية<sup>(71)</sup>. وقد تدر بعض نقاط التفتيش داخل بور - أو - برنس وخارجها ما بين 6 000 و 8 000 دولار في اليوم<sup>(72)</sup>. وبحسب مصادر محلية، تمارس العصابات سيطرة شديدة على شحن البضائع الداخلة إلى المستودعات والخارجة منها. وبحسب بعض الأنباء، تدفع بعض الشركات ما بين 5 000 دولار و 20 000 دولار أسبوعياً لكي تزاوّل عملها، إضافة إلى نسبة مئوية من الرسوم على الحاويات التي تؤخذ من السفن<sup>(73)</sup>. ومن الآثار الاقتصادية الجانبية عدم دفع رسوم الاستيراد أيضاً لأن العصابات تمارس الضغوط على مسؤولي الجمارك.

39 - وهناك العديد من الآليات والحيل المعروفة لنقل العائدات المتأتية من الأنشطة الإجرامية إلى خارج هايتي. أولاً، هناك كما يُقال العديد من بلدان المقصد لغسل واستثمار عائدات الجرائم المرتكبة في هايتي، من بينها بلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي أعمال تتطوي في كثير من الأحيان على شراء العقارات<sup>(74)</sup>. ثانياً، هناك أيضاً العديد من المواطنين الهايتيين، من ضمنهم أشخاص معروفون سياسياً، ممن يُزعم أنهم يتصرفون كمالكين أو مديريين لشركات خارجية. ثالثاً، يُستخدم أيضاً النقل المادي للنقود، بما في ذلك نقلها عبر الجمهورية الدومينيكية أو مباشرة إلى الولايات المتحدة. رابعاً، أبلغ عن تحويلات مالية شخصية مباشرة عبر الإنترنت<sup>(75)</sup> واستخدام نظم التحويلات المالية مثل Moneygram و Western Union<sup>(76)</sup> لشراء الأسلحة. ويُفترض أن غسل الأموال القائم على التجارة، بما في ذلك المغالة

(70) انظر مركز التحليل والبحوث في مجال حقوق الإنسان، "Bulletin of kidnapping for the third quarter of 2023"، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2023، "Haiti rights group"، Reuters، متاحة عبر الرابط التالي: <https://cardh.org/archives/4688>. وانظر أيضاً وكالة Reuters، "Haiti rights group"، متاحة عبر الرابط التالي: <https://www.reuters.com/world/americas/haiti-rights-group-records-three-fold-rise-kidnappings-early-2023-2023-04-05/>.

(71) فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بهاييتي بصدد بحث مجموعة من الحالات المتعلقة بأعمال الابتزاز التي يمارسها أفراد العصابات، من بينهم رينالد ديب ومجموعة Deka Group.

(72) وفقاً لمصادر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

(73) انظر Romain Le Cour Grandmaison, Ana Paula Oliveira and Matt Herbert, "A critical moment: Haiti's gang crisis and international responses"، المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، شباط/فبراير 2024.

(74) مقابلات جرت مع ممثلي وحدة مكافحة الفساد، والوحدة المركزية للاستخبارات المالية، ووزارة الاقتصاد والمالية.

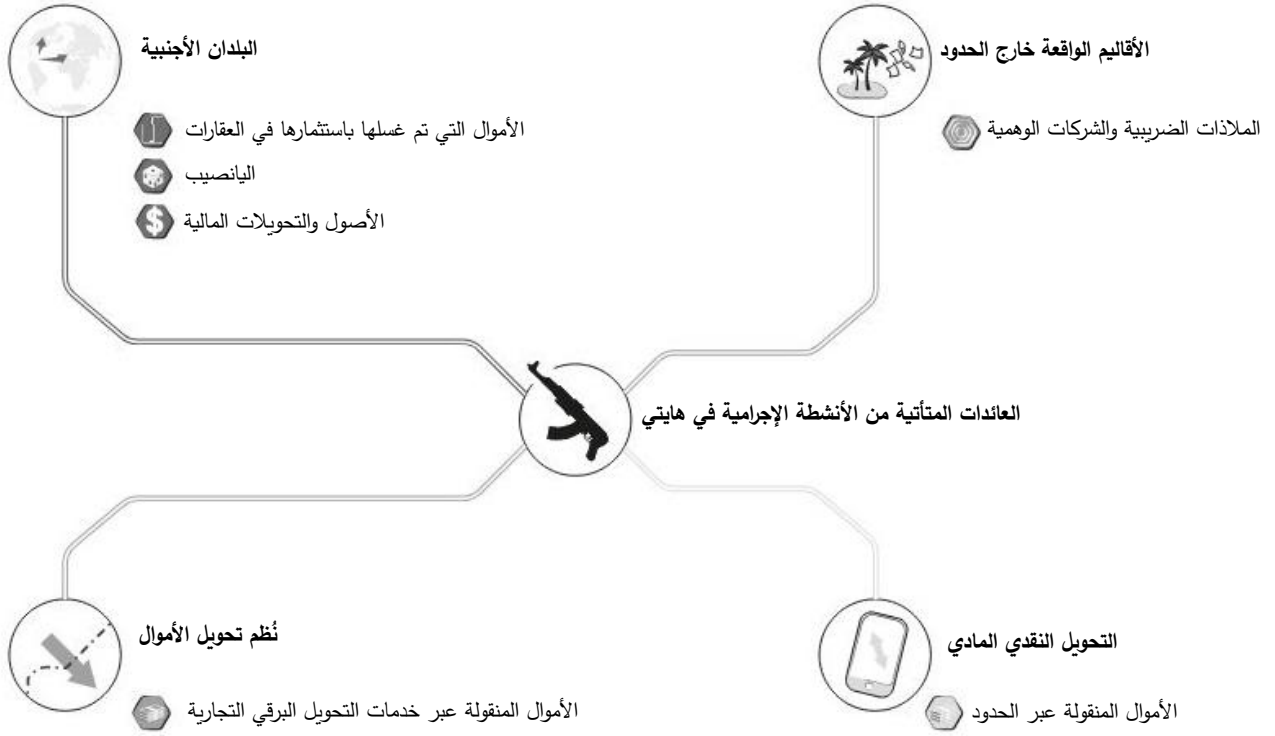
(75) S/2023/674.

(76) انظر وزارة العدل في الولايات المتحدة، "'King' of violent Haitian gang pleads guilty to gun smuggling and money laundering after government's case"، 31 كانون الثاني/يناير 2024، متاحة عبر الرابط التالي:

في قيم فواتير السلع المستوردة أو بخسها، يشكل أحد آليات غسل الأموال المستخدمة، ولكن ليس ثمة تأكيد رسمي قوي لذلك.

الشكل الثالث

آليات نقل العائدات غير المشروعة إلى خارج هايتي



المصدر: مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (2024).

40 - على الرغم من الجهود المبذولة في الماضي والجهود المستمرة لمنع الفساد والجريمة المنظمة والتصدي لهما، فإن هايتي تسعى جاهدة إلى مقاضاة الضالعين في قضايا الجرائم المالية وإدانتهم. وكانت هناك قضايا قليلة وصلت إلى مرحلة إصدار الحكم في قضايا الفساد على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. ولم تصدر سوى ثمانية أحكام بالإدانة في قضايا الاختطاف.

## ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

41 - إذ يشير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى توصياته الواردة في تقاريره السابقة، فإنه يؤكد مجدداً على أهمية ما يلي:

(أ) تعزيز قدرات السلطات الوطنية على جمع وتحليل بيانات الأسلحة النارية المضبوطة، بما في ذلك طلبات التتبع الإلكتروني المرسلة إلى الولايات المتحدة؛

(ب) تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المكتب السابقة لتعزيز قدرات تسجيل الأسلحة النارية؛ وزيادة تدابير المساءلة والنزاهة في ما يتعلق بمراقبة الأسلحة النارية والذخيرة؛ وإضفاء الطابع المركزي على تنظيم الأسلحة النارية وإدارتها، بما فيها الأسلحة النارية المملوكة لشركات الأمن الخاصة؛ ودعم التخزين والإدارة على نحو آمن ومأمون للأسلحة النارية والذخائر المضبوطة وغيرها من الأسلحة النارية والذخائر غير المشروعة؛

(ج) تعزيز قدرات سلطات مراقبة الحدود والجمارك، بما في ذلك على الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية، من أجل كشف الاتجار بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها على نحو فعال وتحسين التعاون بين الوكالات.

42 - وبالإضافة إلى ذلك، يوصي المكتب بأن تنتظر الدول الأعضاء في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي والمنطقة بوجه أعم أيضاً في اتخاذ الإجراءات التالية، من بين التدابير الأخرى التي تراها ملائمة، التي يمكن أن تسهم في منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر في هايتي والحد منه:

(أ) اتخاذ الخطوات الكفيلة بوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة والمخدرات غير المشروعة قبل أن تصل إلى حدود هايتي، بسبل منها زيادة تبادل المعلومات الإقليمية، ورسم خرائط لنماذج الأعمال التجارية للشبكات الإجرامية، وتعاون أجهزة القضاء الجنائي في التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بالمنظمين والممولين المباشرين وغير المباشرين وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات القيمة العالية التي تدعم الشبكات الإجرامية؛

(ب) إجراء تحقيقات إضافية في السفن المارقة والأنشطة الأخرى للسفن المشبوهة. وتزداد أهمية الشراكات الدولية أهمية خاصة بالنظر إلى قلة أعمال مراقبة ورصد السواحل الهايتية واحتمال ضعفها أمام الأنشطة غير المشروعة؛

(ج) توسيع نطاق عمليات جمع البيانات الإقليمية وتحليل الشبكات الإجرامية المتورطة في هايتي. وعملاً بالفقرة 9 من قرار مجلس الأمن 2692 (2023)، يمكن أن يتحقق ذلك من خلال توسيع ولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لتشمل جمع البيانات الإقليمية وتحليلها في مجالات الأسلحة النارية، والاتجار بالمخدرات، والجرائم المالية، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والأسواق الإجرامية ذات الصلة التي تشمل هايتي ودول البحر الكاريبي التي ترتبط بها الأسواق غير المشروعة.

43 - وفي ما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، ينبغي للدول الأعضاء في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي والمنطقة بوجه أعم أن تنتظر في القيام بما يلي:

(أ) تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية والقدرات الوطنية لمنع الفساد ومكافحته بشكل فعال، بما يتماشى مع توصيات آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛

- (ب) وضع منهجية لتحديد وتقييم مخاطر حدوث الفساد في القطاع العام الهايتي ككل، مع التركيز على تحليل الأطر المؤسسية والعمليات التشغيلية بغية وضع إجراءات وتوصيات تصحيحية؛
- (ج) وضع وتوحيد الأطر التشغيلية الحالية لإجراء تحقيقات معقدة في قضايا الفساد والتحقيقات المالية، وإجراءات شاملة في مجمل مؤسسات القضاء الجنائي، تشمل مراحل التحقيق والملاحقة القضائية وإصدار الحكم، مع مبادئ توجيهية واضحة لجمع الأدلة وإدارة القضايا والتعاون بين الوكالات، وذلك لتعزيز الكفاءة والفعالية في مكافحة الفساد؛
- (د) تحسين فعالية المؤسسات الهايتية المكلفة بمكافحة الفساد، وذلك بتعزيز قدراتها التقنية والتحقيقية من خلال توفير التدريب المتخصص وتنمية الموارد البشرية وتزويدها بالأدوات والتكنولوجيا الأساسية لتمكينها من إجراء تحقيقات استباقية في مجال مكافحة الفساد، وكذلك متابعة الجزاءات القائمة بتحقيقات فعلية؛
- (هـ) تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني والصحفيين المشغولين بمناهضة وكشف الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة وحماية حقوقهم؛ وتشجيع إنشاء شبكات بين الصحفيين الاستقصائيين تركز على كشف الفساد والمعاملات المالية غير المشروعة؛ وسن وتعزيز التشريعات التي تكفل حماية المبلغين عن المخالفات؛
- (و) تعزيز فعالية الإطار المؤسسي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال التدريب والتوجيه المستمر للوحدة المركزية للاستخبارات المالية ومكتب الشؤون المالية والاقتصادية وسلطات السلسلة الجزائية في مجال كشف غسل الأموال وما يرتبط به من جرائم أصلية والتحقيق في تلك الجرائم وإجراء الملاحقة القضائية في ما يتعلق بها؛
- (ز) كشف ومصادرة عائدات الجريمة التي نُقلت إلى خارج هايتي وتم غسلها واستثمارها في بلدان أجنبية؛
- (ح) تعزيز قدرة وحدات الرقابة الداخلية ومؤسسات مراجعة الحسابات على منع وكشف الفساد داخل الإدارة العامة؛
- (ط) إطلاق مبادرة تعليمية شاملة على المستوى الوطني تهدف إلى دمج تعليم مكافحة الفساد ضمن المناهج الوطنية في جميع مستويات التعليم.

## المرفق الأول

## الأسلحة النارية المضبوطة في هايتي، كانون الثاني/يناير 2021 إلى كانون الثاني/

يناير 2024

مستودع نو مخزن	مسدس أسطوانية	مسدس نو حجرة بندقية	بندقية صيد	أسلحة يدوية الصنع	المجموع		
2021	كانون الثاني/يناير	30	2	8	1	9	50
	شباط/فبراير	27	1	8	5	0	41
	آذار/مارس	8	2	3	1	5	19
	نيسان/أبريل	23	4	2	2	8	39
	أيار/مايو	15	5	3	1	3	27
	حزيران/يونيه	3	1	2	0	6	12
	تموز/يوليه	17	1	13	7	7	45
	آب/أغسطس	25	3	2	3	4	37
	أيلول/سبتمبر	16	6	6	0	12	40
	تشرين الأول/أكتوبر	18	1	3	2	2	26
	تشرين الثاني/نوفمبر	16	0	6	4	3	29
	كانون الأول/ديسمبر	24	3	3	5	1	36
المجموع لعام 2021		222	29	59	31	60	401
2022	كانون الثاني/يناير	19	0	4	1	1	25
	شباط/فبراير	10	2	2	1	6	21
	آذار/مارس	26	5	2	3	5	41
	نيسان/أبريل	15	5	4	3	5	32
	أيار/مايو	29	6	7	0	6	48
	حزيران/يونيه	13	1	3	0	2	19
	تموز/يوليه	30	3	23	2	1	59
	آب/أغسطس	11	0	4	2	2	19
	أيلول/سبتمبر	4	1	5	3	4	17
	تشرين الأول/أكتوبر	9	2	5	0	6	22
	تشرين الثاني/نوفمبر	16	2	6	1	1	26
	كانون الأول/ديسمبر	10	1	1	1	0	13
المجموع لعام 2022		192	28	66	17	39	342
2023	كانون الثاني/يناير	14	1	7	1	2	25
	شباط/فبراير	16	4	3	2	0	25
	آذار/مارس	9	4	3	0	5	21
	نيسان/أبريل	20	0	10	1	0	31



المجموع	السلحة يدوية الصنع	بنقنية صيد	بنقنية	مسلس مسدس نو حجرة		
				أسطوانية	نو مخزن	
12	1	1	5	1	4	أيار/مايو
16	4	1	5	2	4	حزيران/يونيه
19	4	1	3	2	9	تموز/يوليه
16	1	0	1	1	13	آب/أغسطس
21	1	1	4	2	13	أيلول/سبتمبر
31	5	3	2	3	18	تشرين الأول/أكتوبر
17	2	0	1	4	10	تشرين الثاني/نوفمبر
31	13	1	6	1	10	كانون الأول/ديسمبر
<b>265</b>	<b>38</b>	<b>12</b>	<b>50</b>	<b>25</b>	<b>140</b>	<b>المجموع لعام 2023</b>
<b>58</b>	1	2	1	1	5	<b>2024</b> كانون الثاني/يناير
<b>58</b>	<b>1</b>	<b>2</b>	<b>1</b>	<b>1</b>	<b>5</b>	<b>المجموع لعام 2024 حتى كانون الثاني/يناير</b>

المصدر: مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

## المرفق الثاني

## عدد السجناء المُبلغ عنهم في هايتي اعتباراً من أواخر عام 2023

عدد السجناء	عدد السجناء المدانين	النسبة المئوية للمحتجزين رهن المحاكمة	تاريخ الإبلاغ
بور - أو - برنس	3 436	330	90,4
كاب هايسيان	822	140	82,9
كروا - دي - بوكيه	791	244	69,1
جاكميل	733	70	90,4
إينش	583	193	66,9
غونايف	538	40	92,5
سان مارك	424	163	61,5
ميرباليه	420	86	78,5
بوتي - غواف	370	36	90,2
جيريبي	366	18	95
فور - ليبرتيه	335	18	84
بور - دو - بيه	289	52	82
آنس آفو	169	64	62,1
لي كي	102	19	81,3
غران ريفيير دو نور	102	19	80,9
<b>المجموع</b>	<b>9 480</b>	<b>1 492</b>	<b>87</b>

المصدر: المنظمة غير الحكومية "منظمة مواطنون من أجل هايتي جديدة" (2024).